الدّيار
AD-DIYAR
الاربعاء 17 تشرين الأول 2007 • العدد 6770

الهيئة المنظمة توضح آلية خصخصة الخليوي

الشفافية تشجع الاستثمارات الاجنبية وتوفر فرص عمل محلية جديدة

اعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات ضمن جهودها لاعلام المواطنين عن الية خصخصة قطاع الخليوي والاجابة عن التساؤلات المطروحة، انه يهمها ان توضح الاتي:

١ – ان الهيئة المنظمة للاتصالات ضمن جهودها لاعلام المواطنين عن آلية الخليوي والاجابة عن التساؤلات المطروحة، انه يهمها ان توضح الآتي:

١ – ان الهيئة المنظمة حرصت على وضع آلية شفافة وواضحة لاطلاق عملية الخصخصة، فانجزت بدء ذي بدء دفتر الشروط الخاص بالمزايدة الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة وتضمن كل المستندات الرسمية المطلوبة كي تحضر الشركات الراغبة ملفاتها للمشاركة. وستصدر الهيئة المنظمة للاتصالات والمجلس الاعلى للخصخصة في تشرين الثاني المقبل مذكرة المعلومات Information Memorandum التي تتعلق بسوق الاتصالات والمواصفات المالية والتقنية اللازمة بالشبكة وخريطة طريق تتعلق بتحرير قطاع الاتصالات. كما ستقر الهيئة مواصفات الترخيص التي تتضمن متطلبات التغطية الوطنية والتكنولوجيا المستعملة والترددات الممنوحة والشروط الفنية والخدمات الجديدة المطروحة في السوق، وتحديدا خدمات الجيل الثالث.

٢ – ان الهيئة المنظمة للاتصالات حريصة على ان تضمن لمراحل المزايدة الشفافية والمهنية اللازمتين بعيدا من اي مفاضلة لشركة على اخرى او لطرف على اخر، وفق اجراءات لا تترك مجالا للمحسوبية او للمحاباة او للتعسف. وهي لهذه الغاية، وحرصا على المال العام وانطلاقا من مسؤوليتها في حماية المستهلك وفي نمو قطاع الاتصالات، وضعت آلية واضحة تقضي في مرحلة اولى بأن تتقدم الشركات بما يعرف بسعر ما قبل المزايدة ضمن ظرف مختوم تفضه حصرا لجنة فنية خاصة مؤلفة من خمسة اعضاء، ترفعه بدورها الى الحكومة من دون ان تعلمها باسماء الشركات، كي تبت ايا من خياري الـ ٥ في المئة او الـ ١٠ في المئة مشاركة في الواردات Revenue Sharing تراه الحكومة مناسبا للمصلحة العامة ويضمن المردود المالي الاعلى. ولمزيد من الشفافية، وفي اليوم نفسه، تعرض نتيجة عملية فتح عروض ما قبل المزايدة مباشرة على مجلس الوزراء الذي يجتمع ليأخذ القرار المناسب. على ان تنطلق فورا عملية المزايدة.

٣ – بما ان الهيئة ملتزمة تامين اسعار تنافسية على مستوى الاتصالات الدولي الصوت والتي من شأنها ان تشجع الاستثمارات الاجنبية والمحلية وان توفر فرص عمل جديدة لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والمشتركين على السواء، قررت الهيئة بناء على القانون ٤٣١ وبعد موافقة مجلس الوزراء، منح الفائزين المفترضين بالمزايدة حق الاتصال الدولي الصوتي مع حصر هذا الحق بمشتركي الشبكتين، على غرار ما هو معمول به في غالبية دول المنطقة والعالم.

٤ – اشار دفتر الشروط بوضوح الى ان الفائز ملزم احترام وتطبيق كل التنظيمات التي اصدرتها وستصدرها الهيئة المنظمة، مع العلم انها انجزت مسودة التنظيمات المتعلقة بحماية المستهلك ونوعية الخدمة والترابط المحلي وانهت عملي الاستشارات وهي راهنا قيد النشر في صيغتها النهائية.

٥ – حدد دفتر الشروط سند كفالة بقيمة ٥٠ مليون دولار لضمان ان تتقدم الى المزايدة الشركات الكبرى والمحترمة وذات السمعة الذائعة، ولمزيد من الشفافية والجدية، يحظر على الفائزين بالمركزين الاول والثاني استرداد قيمة هذه الكفالة الا بعد انتهاء كامل آلية المزايدة.

٦ – ان دفتر الشروط هو الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تخول اطلاق عملية المزايدة وبيع الاصول، وقد صادقت الهيئة عليه استنادا الى قانون الاتصالات الرقم ٤٣١ / ٢٠٠٢، وصادقت الحكومة عليه في جلستها الاخيرة استنادا الى قانون الخصخصة الرقم ٢٢٨ / ٢٠٠٠، بعدما رأت هيئة القضايا في وزارة العدل، في استشارة لها بناء على طلب الحكومة، ان القانونين المذكورين يشكلان الاطار القانوني اللازم لهذه العملية.

٧ – تؤكد الهيئة ان المعايير التي وضعتها ترمي الى حصر ادارة الشبكات باصحاب الخبرة ممن يمكن الوثوق فيهم لادارة شبكتي الهاتف الخليوي الحاليتين وتوسيعهما، بغرض توفير الادارة الفضلى والتقنية الاحدث للسوق اللبنانية، ولاتاحة الفرصة امام العدد الاكبر من الشركات الراغبة والمؤهلة للمشاركة في العملية بما يزيد في المنافسة، ويؤمن حدا اقصى من الاسعار لبيع الاصول والرخصتين الحاليتين.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"